

جامعة محمد بوضياف - المسيلة-

الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية يومي 04 و05
فيفري 2019.

بدار عاشور خليفي سامية

عنوان المداخلة: فعالية حوكمة الشركات كأداة للوقاية من الأزمات المالية العالمية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات للوقاية من الأزمات المالية العالمية حيث زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، وذلك لما شهده العالم من الأزمات الاقتصادية التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، والانهيارات التي حدثت في كلا من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك كان سببه هو عدم ممارسة الإدارة أسلوب السلطة الرشيدة (حوكمة الشركات)، حيث أن تطبيقها يرفع من جودة مصداقية القوائم المالية داخل الشركات والمؤسسات، وذلك من خلال تطبيق مبادئها وآلياتها بإحكام وبشرط على كافة أعمالها.

مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات التي مست مختلف الأنظمة الاقتصادية لمطبقة في معظم الدول عبر أزمنة مختلفة، مثل دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وامتدت لتشمل جميع دول العالم مثل الانهيارات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 وأزمة شركة انرون والتي تعمل في مجال التسويق والكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة الشركة الأمريكية للاتصالات عام 2002. حيث ترجع جميع هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، كما تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التي ظهرت في عصرنا الحالي، وأصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والشركات في المنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة وخصوصا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، كما تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التي ظهرت في عصرنا الحالي، حيث زادت أهميتها إلى تدعيم ثقة المساهمين في مجلس الإدارة التي فقدت بسبب الإداريين القائمين على إدارة الشركة ومحافظي الحسابات الذين لم يفصحوا عن دقة

وصحة القوائم المالية ونظام المحاسبة الموجودة في مختلف الشركات، الذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة التقارير المالي، وهذه الظروف دفعت العديد من المؤسسات الدولية لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات منها حوكمة الشركات، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخا صةً تقرير حول "حوكمة الشركات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية. وأصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وأن الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية على الشركات أو البنوك إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خياراً، خاصة في ظل الأزمات المالية و الاقتصادية المتلاحقة و التي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي، فتطبيق أسس و مبادئ حوكمة الشركات من شأنه إظهار الشركة بشكل أكثر شفافية و يزيد من مصداقيتها في أسواق المال.

نظراً لأهمية هذا الاصطلاح وحاجة المؤسسات عامة والبنوك بشكل خاص إلى تطبيقه سنحاول من خلال البحث الموالي الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية حوكمة الشركات كأداة للوقاية من الأزمات المالية العالمية؟

سوف نحاول في هذه الورقة البحثية أن نجيب على الإشكالية الرئيسية من خلال الأسئلة الفرعية وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

أولاً: الأزمة المالية وتداعياتها.

ثانياً: التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة الى تطبيق الحوكمة.

ثالثاً: أهمية تطبيق حوكمة الشركات للوقاية من الأزمات المالية.

أولاً: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها:

تعتبر الأزمات من المواضيع الأكثر تداولاً نظراً لطبيعتها الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة تتفق على أن الأزمة المالية هي اضطراب مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يصحبها تدهور صحة الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية ومؤشرات أداءها ويمكن إعطاء عدة تعريف للأزمة المالية:

تعريف 1: الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ يكون في سوق الأسهم أو سوق العملات أو في سوق العقارات أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ويحث مثل هذا الانهيار

المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية" أو فقاعة مالية نتيجة المضاربة على الأصل (بيع وشراء أنواع الأصول بكميات كبيرة بأسعار تفوق أسعارها الحقيقية).¹

تعريف 2: الأزمة المالية هي: اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)، أو هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار مما يجر إلى أزمة اقتصادية بل حتى إلى ركود اقتصادي.²

تعريف 3: يعرف **Fredric Mishakan** الأزمة المالية بأنها: عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية **Moral Hazards** سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية.³

2-أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية والمتمثلة أساسا في:

أ-الأزمة المصرفية: وتتخذ شكلان هما

- **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما تقل سيولة البنوك التجارية بحيث لا تستطيع مواجهة طلبات سحبيات المودعين وهذا بسبب إفراطها في منح الائتمان وعدم تقيدها بالإبقاء على الاحتياطات القانونية المحددة من طرف البنك المركزي، فتسود حالة من الذعر المالي بين المودعين تؤدي إلى اقبال الكثير منهم على سحب ودائعهم فتعجز البنوك التجارية عن توفير السيولة النقدية الكافية لتلك السحوبات الأمر الذي يضطرها إلى الاقتراض من البنوك الأخرى، ولكن تخوف هذه الأخيرة من الأزمة يمنعها من الاقتراض فيما بينها، وهو الأمر الذي يستدعي تدخل البنك المركزي بتوفير السيولة النقدية اللازمة لتجنب البنوك الإفلاس والنظام المالي والانهيار.⁴
- **أزمة الائتمان:** تحدث هذه الأزمة لما تتوافر الودائع لدى البنوك ولكنها ترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، أو خوفا من عدم استرداد أموالها فتحدث أزمة في الإقراض، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك " Overend & Gurney" وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار " بنك الولايات المتحدة" " Bank of United States" وبنك "Bear Stearns" عام 1931.

ب- أزمة العملة (سعر الصرف):

تحدث هذه الأزمة عندما يحصل هبوط حاد في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهذا بسبب حدوث مضاربات كبيرة على عملة بلد ما، أو عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة الأمر الذي يؤثر وبشكل كبير في قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، ومن أمثلة هذا النوع من الأزمات ما حدث في تايلاند والذي كان السبب المباشر في تفجير الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.⁵

ج- أزمة أسواق المال " حالة الفقاعات":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة الهبوط الحاد في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذه الأسواق كالأسهم والسندات وهذه الانهيارات هي نتيجة حتمية لظاهرة الفقاعات "Bubble"، حيث تؤدي حدة المضاربات إلى زيادة سعر الأصول المالية بشكل مبالغ فيه يتجاوز القيمة العادلة إذ يكون الهدف من شراء الأصل المالي هو الربح وليس قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وعند حدوث أي طارئ نجد أن الفقاعة تنفجر مسببة حدوث انهيار في أسعار هذه الأصول، الأمر الذي يترك حالة من الذعر و الخوف لدى بقية الأصول المالية الأخرى انطلاقا من مبدأ "راس مال جبان" فتنهار أسعار بقية الأصول المالية في السوق المالي وتنتقل هذه الأزمة إلى بقية الأسواق المالية العالمية بفعل الترابط الكبير بين هذه الأسواق.⁶

3- خصائص الأزمة المالية

تصف الأزمة المالية بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:⁷

- الأزمة نقطة تحول أساسية، مرحلة حرجة، وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية و تعدد وجودها.
- حالة الذعر: حيث تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق، مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة.
- المفاجأة: تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات.

- - نقص المعلومات: حيث يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها، إلى عدم توفر معلومات: من المتسبب بهذه الأزمة؟ وما حجم الأزمة؟ وما آثارها المتوقعة؟

- تمثل مجابهة الأزمة تحدياً للنظام الإداري والمالي نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.

- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على

التغيرات الفجائية، وقد تحتاج الأزمة لبضع سنوات للخروج منها وتجاوز آثارها.

4-أسباب الحقيقة للأزمة المالية العالمية:⁸

يمكن القول أن بؤادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المستمر لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 ترليون دولار في مارس 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما " فاني ماي" و" فريدي ماك" خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، أما مشكلة بيع الديون فجاءت من خلال عملية توريق أو تسنيد في شكل سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية، وقد نتج عن عميات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون بسبب السندات الرديئة، مما أدى إلى انخفاض هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.

ويمكن تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية كما يلي:

أ - الأسباب الاقتصادية:

- **ترحيل الصناعات من المركز إلى المحيط:** كما يمكن القول أن أحد الأسباب الأزمة الحالية كان ترحيل الصناعات من المركز -محور واشنطن موسكو- إلى المحيط -محور طنجة-جاكرتا أي

ترحيل رأس المال العامل الإنتاجي بحثاً عن معدل أعلى للربح ومحاولة الاكتفاء بالاقتصاد الجديد داخل المركز، بقول آخر طرد الاقتصاد الحقيقي لصالح الاقتصاد الوهمي بمعنى العملة الرديئة تطرد الجيدة من السوق أو كما يقال خرج الاقتصاد للبحث عن الربح الأقصى!، صحيح أن هذا قاد إلى إبقاء المحيط تابعا وخلق تقسيم على التقسيم العالمي للعمل لم يتجاوزه بل جذره، وصحيح أنه قارب المسافة بين المركز وأشباه المركز، لكنه خلق بالمقابل أزمة في المركز نفسه حيث خلق بطالة واسعة هناك، وكان له أثره على مبنى الطبقة العاملة العالمية ففي المركز على سبيل المثال تفارقت الطبقة العاملة إلى:

- عمال الاقتصاد الجديد بما فيه تشغيل النساء في البيوت لصالح البنوك وشركات الأنترنت... الخ.
 - تفارقت الطبقة العاملة عمال الاقتصاد الحقيقي - الصناعات الثقيلة التقليدية.-.
 - تفارقت الطبقة العاملة عمال الخدمات التي تتسع باستمرار.
 - أما في المحيط فتفارقت الطبقة العاملة كذلك:
 - شريحة عمال الصناعات الأجنبية بأجور أقل مما هي في المركز، وأعلى مما هي في البلد نفسه، وفجوة كبيرة في الأجور بين عمال المركز في المحيط وعمال المحيط نفسه.
 - تفارقت الطبقة العاملة المحلية.
- ولقد تميزت هذه الأسواق بخصائص عديدة منها وجود تجارة سلعية تتمتع بحرية الانتقال، وهذه التجارة تؤدي إلى تكوين أسواق مالية موحدة تتميز بأنها:
- تبحث عن فوائض مالية متحررة من جميع الضوابط.
 - تسيطر على رأس المال المحلي وتمويل التوسعات والتلاعبات بالإقراض والاقتراض مستفيدة من فروق أسعار الفوائد بين الدول التي تضم الشركة الأم وفروعها، وهذا يمثل شكل من أشكال التلاعب المالي، وتقوم شبكة المصارف التي تتعامل بمعيار الفوائد وليس الأرباح بتأمين الاحتياجات الجارية لحكومات البلاد الناشئة بفوائد مرتفعة للغاية، حتى أصبحت هذه المصارف قوة اجتذاب لرؤوس الأموال من جميع البلدان لتغطية الاحتياجات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، لقد ساعد كل ذلك على إيجاد اختلال تمويلي لدول المحيط مما يزيد فقرا ويزيد دول المركز غنى فتحيط بالدول الفقيرة وتنزع منها خيراتها شاءت أم أبت نحو الخارج ضمن حلقة مفرغة، حيث يشكل خطر السيولة عجز المدين من تسبيل دينه وتصفيته في المدى القصير، ويأتي خطرا التضخم ومعدل الصرف نتيجة للقروض المقدمة من بنوك الدول المتقدمة إلى الدول الناشئة حيث تحدد عملة القرض في عقد

الإقراض ثابتة كالدولار أو الإسترليني أو اليورو مما يؤدي إلى نتائج غير مرغوبه بها لمستديني البلدان الناشئة لأن اقتصادياتها غالبا ماتعاني تضخما عاليا و أسعار صرف غير ثابتة.

ب سعر الفائدة: لقد ارتبطت بواذر الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن السداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

يقوم النظام المصرفي الدولي الحالي على نظام فائدة أخذاء وعطاء، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء وبيعا ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج.

ت نظام جدولة الديون: يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أقل، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول، بسبب سعر الفائدة الأعلى.

ث المشتقات المالية: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد أساسيا على معاملات وهمية ورقمية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي تقوم على المراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والمشكل أن معظمها يقوم على انتمانات من البنوك في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية.

ج نظام بطاقات الائتمان: يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد أي السحب على المكشوف، والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يتم زيادة سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو الرهن على سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة بعض البنوك التي تتعامل بالفوائد.

ثانيا: التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة الى تطبيق الحوكمة

مع توالي الانهيارات والأزمات المالية محليا، إقليميا وعالميا، سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات وكان من بين هذه الآليات فعالية وشمولية استحداث معايير

المحاسبة الدولية مع بداية السبعينات، ثم ظهور مفهوم حوكمة الشركات لاحقا حيث أصبح هذين العنصرين مؤشرين مهمين لمدى قياس مناسبة الأسواق للاستثمار وصحة البيئة الاقتصادية العالمية.

1. أسباب ظهور الحاجة لحوكمة الشركات:

هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت الى ظهور الحاجة الى حوكمة الشركات، وتبوءها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها فيما يلي:⁹

أ. العولمة:

يمتاز القرن الواحد والعشرين بأنه عصر العولمة التي تعني تحويل العالم إلى قرية صغيرة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المتطورة، التي تمكن الفرد عموما والمستثمر خصوصا من معرفة أحدث المستجدات العالمية في لحظتها، بالإضافة لحالات التكامل والاندماج التي تعيشها قارات كثيرة من العالم وما يرافقها من إجراءات مثل تحرير الاقتصاد وتحويله وتسهيل حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحالة التنافسية التي فرضت على اقتصاديات دول العالم، هذا قد يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية تربط بين الشركة الأم والشركات التابعة.

ب. الأحداث الدولية:

خلال العقدين الماضيين وقعت العديد من الأحداث الدولية، وضعت قضية حوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل الذريع مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركة، وكذلك أزمة جنوب آسيا عام 1997، التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للشركات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية والشركات والحكومة، كما انهارت شركات مثل شركة ENRON والتي تتبعها مكتب Arthur et Anderson لمراجعة الحسابات، لقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية ايجاد معايير لأفضل الممارسات والاجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والاشراف الفعال على شركات المساهمة، لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات.

ج. العوامل الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل فيما تطمح اليه الحكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز فرص العمالة وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصاد ممكنة وتنمية استثماراتها، بالإضافة إلى تحسين وتعزيز الثقة الدولية باقتصادياتها ومؤسساتها بغرض الاستفادة ما أمكن من المؤسسات والصناديق المالية الدولية.

د. نظرية الوكالة:

يعتبر الفصل بين الملكية والادارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من (بيرل ومينز) أول من تناول هذا الموضوع 1932م، في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، حيث أشارت الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة.¹⁰

2- مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات وذلك لتعدد اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين، لذا سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف لبعض المنظمات الدولية وأخرى لبعض المختصين، وهي على النحو الآتي:

- **تعريف البنك الدولي (WB):** هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية إقتصادية وإجتماعية.¹¹
- **تعريف لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (CADBURY):** "حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب".¹²
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCOD):** "هي نظام تتم بواسطة توجيه ورقابة منظمات الأعمال".¹³
- **تعريف Rittenberg و Hermanson** " هي عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف الشركة وحفظ قيمها"¹⁴

• **تعريف ناصر نور الدين:** "يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن الانضباط والعدالة والشفافية، ودف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها.¹⁵

مما سبق نستنتج بأن الحوكمة توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي دف إلى حماية أصحاب المصالح، أي تمثل أسلوباً متميزاً في إدارة منظمات الأعمال مبني على أساس الانضباط والعدالة والمساءلة والشفافية وبما يضمن تحقيق أفضل عائد ممكن لكافة الأطراف المساهمين في المؤسسة وذوي المصالح.

3- مبادئ حوكمة الشركات:

مبادئ حوكمة المؤسسات المقصود بمبادئ حوكمة المؤسسات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وهناك خمسة مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحوكمة وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زائد المبدأ السادس والذي تم وضعه بعد مراجعة هذه المبادئ سنة 2004 تتعلق بـ:¹⁶

أ- حقوق المساهمين "The Rights Of Shareholders"

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة.

ب- المعاملة المتكافئة للمساهمين "The Equitable Treatment Of Shareholders"

يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في انتهاك حقوقهم.

ت- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات "The Role of Stakeholders in Corporate Governance"

يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

ث- الإفصاح والشفافية "Disclosure and Transparency"

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

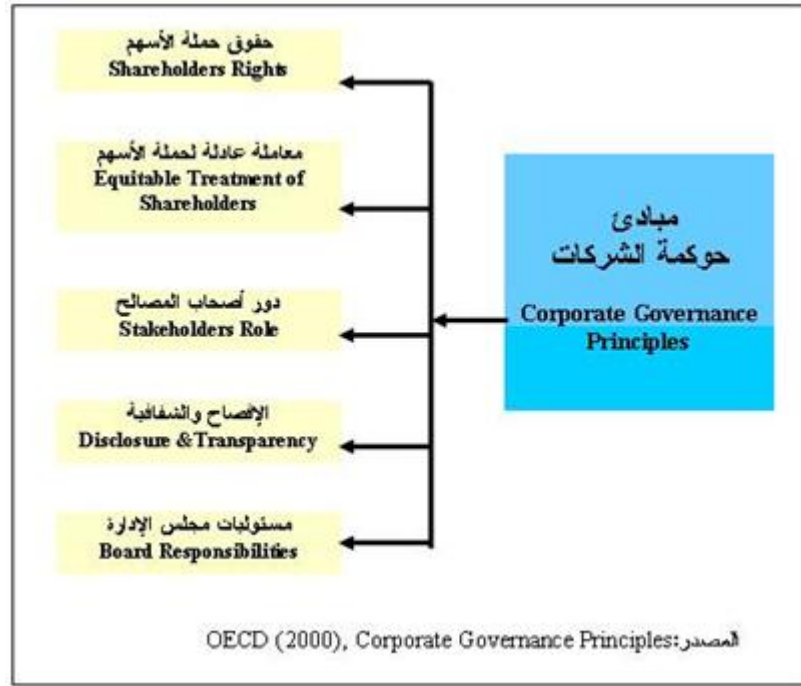
ج- مسؤوليات مجلس الإدارة "The Responsibilities Of The Board"

يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

ح- ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات

"Ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework"

حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.



ونشير إلى أنه في الآونة الأخيرة، فقد تعاضمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات

4- خصائص حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر بشكل أساسي في سلوكيات الفئات المختلفة ذات الصلة بالمؤسسات، وهذا حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم المتمثلة فيما يلي:¹⁷

- أ - الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي والصحيح.
- ب - الشفافية: بتقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
- ت - الاستقلالية: تلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوط.
- ث - المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ج - المسؤولية: أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- ح - العدالة: أي احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- خ - المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن واحد.

5- الأطراف المعنية بالتطبيق السليم لحوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:¹⁸

أ - المساهمون: هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطته الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.¹⁹

ب مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهم:

- واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

- واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.²⁰

ت الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

ث أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطوط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة²¹.

ثالثاً: أهمية تطبيق حوكمة الشركات للوقاية من الأزمات المالية²²

حظيت حوكمة الشركات لعدد من الاهتمام في الآونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الإداري والمالي التي منيت بها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا على سبيل المثال، ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل الإداري والمالي، تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن للقائمين على الشركة من الداخل، سواء كانوا مجلس الإدارة أو الموظفين العموميين من تفضيل مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين وعموم الجمهور، وعلى هذا فإن الشركات بل والدول التي تضعف أساليب حوكمة الشركات أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات، هذا وأصبح من الواضح تماماً أن إدارة الشركات من خلال مفهوم حوكمة الشركات يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة مثل تحرير الاقتصاد وتدويل الاقتصاد في وسائل الاتصال و التكامل بين الأسواق المالية، وأيضاً التحولات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة عدد المستثمرين زادت من الحاجة إلى قواعد حوكمة الشركات والتي يمكن خلالها مساعدة الشركات و الاقتصاد بشكل عام وجذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.

علاوة على ذلك أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفعه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر افتقاراً إليها، وضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، ومما هو جدير بالذكر، أن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر كبير من التحديات، وقد أصبح المستثمرون ومن بينهم المؤسسات الاستثمارية يوضحون أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري

والمالي وما يترتب عليه من تفضيل مصالح من يقومون على إدارة الشركات على مصالح المستثمرين، وأصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات تدار وفق أساليب إدارية سليمة بحيث تقلل من إمكانيات الفساد الإداري و المالي إلى أقل حد ممكن، وكذلك يريد هؤلاء المستثمرون من أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية و المحتملة وفقا لقوائم مالية تم اعدادها على أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة، ويجب أن نلاحظ أن هذا المطلب ليس قاصرا على الأسواق الدولية وإنما أصبح مطلبا للأسواق المحلية ولكافة الدول كي تنمو وتزدهر و تصل إلى الأسواق العالمية، ويتضح مما سبق أن المستثمرين يسعون إلى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة بها وما يترتب على ذلك من وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية التي تنشرها تلك الشركات حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استثماراتهم، وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين ومجموعة أصحاب المصالح الأخرى،

لما توفر حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء. فحكومة الشركات الجيدة ينبغي أن توفر حوافز مناسبة وعادلة ل مجلس الإدارة ولإدارة الشركة، بغرض العمل على تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها، كما ينبغي أن تسهل عملية الرقابة الفعالة ووجود نظام فعال لحوكمة الشركات في داخل كل شركة على حدة وفي الاقتصاد ككل يؤدي إلى المساعدة على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق ومما يترتب عليه من خفض لتكلفة رأس المال إلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة مما يعمل على تدعيم النمو الاقتصادي للدولة.

ومن ثم يتضح لنا مما سبق أن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات، بل وللدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة من أن تجني ثمارها وهي تتمثل في الآتي: تعد حوكمة الشركات أساسا جيدا للاستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها فيما يلي:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي خطأ عمدي أو انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء إتمامه العام صالحا.

- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدث.
- تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي.
- يحقق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجية خاصة وإنهم على درجة مناسبة من الاستقلال وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركات أو جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

يركز بعض الكتاب على أهمية حوكمة الشركات في العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسيع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

الخاتمة:

زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة عقب الأزمات المالية العالمية التي مست العديد من اقتصاديات الدول، وإن افتقار تلك الاقتصاديات إلى أنظمة حقيقية تتوافق ومبادئ الإدارة المعاصرة، التي تتطلب الشفافية في التعامل واحترام حقوق الآخرين وبث روح المسؤولية في المسؤولين والمديرين اتجاه شركتهم واتجاه مختلف الأطراف ذات الصلة، وجب وجود نظام راقٍ فالحوكمة لها دور مهم بالنسبة للشركات يتسم بالشفافية والإفصاح والعدالة والمصادقية والمساواة، ونخلص إلى أن تعزيز وإدخال ثقافة الحوكمة في الشركات من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسؤولي ومدراء الائتمان يعتبر أمراً ضرورياً باتجاه تدعيم وتعزيز مكانتها السوقية وضمان استمراريتها وتجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية.

المراجع:

- 1 -فريد كورنل، الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص3.
- 2 -ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، 29/28 افريل 2009، ص4.
- 3 -علي فلاح المناصير ووصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها تداعياتها وسبل العلاج، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " الفرص-التحديات -الأفاق"، جامعة الزرقاء لخاصة، عمان 2009، ص7.
- 4 -نبيل جعفر عبد الرضا وعدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014، ص24.
- 5 -فريد كورنل وكمال رزيق، الأزمة المالية مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، الأردن، 2009، ص4.
- 6 -عبد المجيد قدي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص9.
- 7 -عبابنة عمر يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص ص18-19.
- 8 -شنوف شعيب، الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، 2010، العدد 8، ص ص112-116 بتصرف.
- 9 -دبلة فاتح، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
- 10 -نجاتي ابراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الاداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991، ص 89.
- 11-CARLOS SANTIOS, Good governance anda id effectiveness, the world bank and conditionalite the Georgetown public policy review, volume 7 Number 1 fall 2001, pp.1- 22, p : 5.
- 12-Report of the committee ons, the Financial Aspects of corporate covernance, printed in Britain by - 1 burgess, 1decembre1992, p : 14.
- 13-أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009م، ص09.
- 14-Hermanson, Dana R. and Rittenberg, larry E., " Internal Audit and Organizational Governance " , The Institute of Internal Auditors Research Foundation , 2003 , P. 27
- 15-نورالدين ناصر، مدخل مقترح لترشيد قرارات اختيار وتغيير ومكافأة مراقبي الحسابات في إطار حوكمة الشركات، ورقة عمل مقدمة، المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، مصر، الإسكندرية، 2005م، ص147.

- 16- مركز المشروعات الدولية الخاصة، «مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات»، القاهرة، ص: 08.
- 17- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 2 لل 3.
- 18- زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 7 - 8 ديسمبر 2010، ص-ص: 9- 10.
- 19- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، لطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، سنة 2009، ص: 16.
- 20- نصر علي عبد الوهاب، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص 20.
- 21- أحمد جميل، محمد سفير، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، ملتقى وطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 16 جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 06 07 ماي 2012، ص 7.
- 22- مخلوفي عبد السلام، دور حوكمة الشركات في تقادي الأزمات المالية، مجلة البدر، جويلية 2010، العدد 05، ص 134-160.